

الدورة الرابعة والسبعون بعد المائة لمجلس منظمة الأغذية والزراعة

البند 5: الوضع في غزة في ما يتعلق بالأمن الغذائي والمسائل ذات الصلة الواقعة ضمن نطاق ولاية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)

منذ اندلاع النزاع بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، أدت الأوضاع، خاصة في غزة، إلى أزمة إنسانية وعلى مستوى الأمن الغذائي. فأكثر من نصف سكان غزة، بما مجموعه 2.1 مليون شخص، أصبحوا نازحين داخليًا ومعظمهم بحاجة إلى مساعدة غذائية عاجلة. وحتى قبل الأزمة الحالية، كان أكثر من 1.8 ملايين فلسطينيًا بحاجة إلى مساعدة على مستويي الأمن الغذائي وسبل العيش، بما يشمل 53 في المائة من سكان غزة و11 في المائة من سكان الضفة الغربية.

وكان السبب الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي قبل 7 أكتوبر/تشرين الأول عدم كفاية فرص الحصول على الأغذية من الناحية الاقتصادية بسبب ارتفاع معدلات الفقر نتيجة البطالة. يضاف إلى ذلك ارتفاع تكاليف المعاملات نتيجة القيود التي فرضها الاحتلال على الحركة والنفاذ والتجارة والتي تشكل جميعًا عوائق مباشرة تحول دون النمو الاقتصادي في فلسطين، يليها انعدام أمن الطاقة والمياه.

وكانت للقيود المفروضة منذ مدة طويلة على نفاذ الواردات والصادرات إلى البحار والأراضي والأسواق تأثيرات سلبية على الأنشطة الزراعية، ما أدى إلى تفاقم ضعف سبل العيش الزراعية. وفي الضفة الغربية، واجهت المجتمعات المحلية المعتمدة على الزراعة، وبخاصة البدو والرعاة في المنطقة "ج"، تحديات مرتبطة بالحصول على المياه والنفاذ إلى المراعي والخدمات الصحية الخاصة بالحيوانات. وفي قطاع غزة، وصلت نسبة الأراضي الزراعية التي يتعذر الوصول إليها إلى 35 في المائة بسبب القيود العسكرية التي فرضتها إسرائيل، فيما قوّضت القيود على النفاذ إلى مناطق الصيد قطاع مصائد الأسماك.

وفي حين تعتمد الأراضي الفلسطينية المحتلة بشدة على الواردات لتلبية الطلب المحلي على المنتجات الزراعية، لا سيما الحبوب وعلف الحيوان، فهي مكتفية ذاتيًا إلى حد كبير بالنسبة إلى الخضار والعب والتمين وزيت الزيتون واللحوم والبيض والعلس - وكلها عناصر أساسية لنمط غذائي صحي ومتنوع. ويكتسي الإنتاج السمكي أهمية حيوية أيضًا في غزة ويشكل مصدرًا رئيسيًا للتنوع التغذوي. وتستحوذ الثروة الحيوانية على 45 في المائة من القيمة الزراعية الإجمالية، حيث يشكل صغار المزارعين والرعاة وصيادي الأسماك المنتجين الزراعيين الرئيسيين.

وإلى جانب الأثر المباشر للنزاع على حياة السكان، والنزوح والإنتاج وتوفر الأغذية والوقود، ستكون له تأثيرات طويلة الأجل أيضًا على الأمن الغذائي والتغذية والزراعة. وسوف تكون التأثيرات الطويلة الأجل للنزاع الحالي على الزراعة وسبل العيش القائمة على الزراعة والحصول على أنماط غذائية صحية ستتخطى بأشواط النزاعات السابقة. وفي حين أنّ نطاق الأضرار لا يزال غير معروف في غزة، من المرجح أن تلحق الأضرار بمعظم البنية التحتية الزراعية والتربة والأراضي وأن يؤدي ذلك إلى القضاء على المخزون الحالي من الثروة الحيوانية لتعذر تأمين العلف والمياه للحيوانات، فضلًا عن الاستهلاك الطارئ لها. وسوف تتطلب عملية إعادة بناء القطاع الزراعي موارد كبرى وإنّ منظمة الأغذية والزراعة على استعداد للمساهمة بما لديها من خبرة فنية.

وتؤدي الزراعة دورًا هامًا في الاقتصاد الفلسطيني حيث تساهم بشكل ملحوظ في تأمين الدخل والأمن الغذائي وفرص العمل. وتتركز الأراضي الزراعية في غزة في المناطق الشرقية والجنوبية عند تخوم المدن المحاذية لإسرائيل. في حال حدوث هجوم بري، من المتوقع أن يقضي ذلك على المحاصيل.

ومن المتوقع أن يؤدي استمرار النزاع والتصعيد الحالي في غزة إلى مزيد من استنزاف قدرة مختلف القطاعات على البقاء من الناحية الاقتصادية واستدامتها في الأجل الطويل، بما في ذلك قطاع الزراعة، وسيؤدي إلى تفاقم مستويات انعدام الأمن الغذائي الحرجة في الأساس. وإنّ التوفر المحدود للموارد الطبيعية وتقييد النفاذ إليها يعيقان الإنتاج المحلي للأغذية، ما يؤدي إلى الاعتماد على الواردات الغذائية، وهو يخضع حالياً لقيود. في هذه الأثناء، في الضفة الغربية، ما زالت خسارة الأراضي وتدمير الممتلكات وفرض قيود على النفاذ إلى الأراضي والموارد الطبيعية والأسواق والخدمات الأساسية تقوّض سبل العيش.

وينبغي النظر في سيناريوهين اثنين تشغيليين لتدخلات المنظمة، يقضي الأول بتقييم الدعم الممكن من جانب جمهورية مصر العربية من حيث الخدمات اللوجستية وتوريد المدخلات الزراعية. أما السيناريو الثاني، فيتعلق بالخدمات اللوجستية وتوريد العلف عبر إسرائيل عند إعادة فتح المعابر.

وفي إطار النداء الإنساني العاجل المحدّث، تطلب المنظمة مبلغ 20 مليون دولار أمريكي لتقديم المساعدة الطارئة إلى 13 100 من المزارعين والرعاة (70 660 شخص). وتشمل التدخلات ذات الأولوية للمنظمة في غزة 4.7 ملايين دولار أمريكي لتأمين العلف للحيوانات، وخزانات المياه والحزم البيطرية؛ و5.3 ملايين دولار أمريكي لإعادة تكوين الثروة الحيوانية؛ و5 ملايين دولار أمريكي لتأمين المدخلات الزراعية الحرجة من حيث عامل الوقت. وعلاوة على ذلك، يشمل النداء الذي وجهته المنظمة مبلغ 5 ملايين دولار أمريكي لتلبية الاحتياجات الفورية للمزارعين الأكثر عرضة للمخاطر في الضفة الغربية والذين تضرروا بفعل احتدام الأعمال العدائية والقيود المفروضة على التنقل.

وسوف يشارك مكتب المنظمة في فلسطين من خلال مركز الأمن الغذائي، بالتعاون مع منظومة العمل الإنساني بأسرها، في إجراء عمليات تقييم مختلفة، بما في ذلك تقييم سريع للأضرار. وسوف يعكف مكتب المنظمة في فلسطين على إجراء تقييم سريع بواسطة البيانات الفضائية لنظام المعلومات الجغرافية بدعم من المقر الرئيسي، فور الإعلان عن وقف لإطلاق النار. كما يعدّ فريق العمل تقييماً بواسطة صور الأقمار الاصطناعية.

السيد *Máximo Torero Cullen*، رئيس الخبراء الاقتصاديين.